خلال لقائه مهندسي وصناعيي الموصل

وزير الصناعة: مجلس مشترك لتحرير الصناعة العراقية

التخطيط لاقامة (١٠) مصانع للاسمنت في الموصل بطاقة مليون طن سنوياً

الموصل / المدى
و. آ. عراقيون

عقد السيد وزير الصناعة أسامة عبد العزيز النجفي اجتماعا مع مهندسي مدينة الموصل وصناعييها بحثوا فيه سبل تفعيل القطاع الصناعي الخاص كما بحثوا السبل التي تكفل إسهام القطاع العام في رفد هذا القطاع الحيوي المهم في اقتصاد العراق وإسناده للارتقاء والنهوض بالصناعة العراقية إلى مستوى الطموح .

وأكد النجفي في الاجتماع الذي عقده في النادي الاجتماعي بمدينة الموصل على أن العراق بدأ يتجه بقوة من السوق المغلقة بموجب النظام القديم المعمول به إلى السوق المفتوحة الحرة، وهي مسألة طبيعية في تطور الاقتصاد، ولا بد من أن يمضي هذا التحول على وفق خطط مدروسة تحقق مصالح العراق الاقتصادية وترفع من قدراته وتؤهله لمنافسة الأسواق العالمية والقدرات الصناعية في مختلف بلدان العالم.

وقال النجفي إن انعقاد هذا الاجتماع يهدف إلى التباحث والتشاور من اجل الوصول إلى آراء ومقترحات مفيدة بغية إصدار تشريعات تلائم الوضع الاقتصادي المستقبلي للعراق، وان وزارة الصناعة مسؤولة عن القطاع الخاص كما هي مسؤولة عن القطاع العام وقد أعدت خططا وبرامج عديدة للنهوض به، مشددا على أن تكون الآراء والمقترحات مشتركة بين الجهات الحكومية والخاصة للوصول إلى قناعات مشتركة تهدف إلى تطوير الصناعات العراقية في التخصصات المختلفة وكذلك ضرورة التعاون البناء والمستمر في القطاع الصناعي العراقي بما يتطلبه من عوامل وأسس تكفل نجاحه وارتقاءه.

بعدها قدم حقي إسماعيل الخبير في اتحاد الصناعات العراقي ومسؤول غرفة صناعة محافظة نينوى شرحا مفصلا عن واقع الصناعة في المحافظة والمعوقات والمشاكل التي تعترض الصناعيين، مشيرا إلى أهمية إعادة النظر في بعض القوانين التي تعيق عمل القطاع الصناعي الخاص وضرورة معالجتها قانونيا. وأوضح إسماعيل أن القطاع الصناعي في المحافظة قطاع عريق وان ظروف الحروب المتعددة والعقوبات الاقتصادية التي مرت على العراق أثرت بشكل مباشر فيه وأسهمت في اضمحلال قطاع الصناعة الخاص، وقال: وكنا نأمل بعد التغيير الذي حصل أن يصار إلى تفعيل هذا القطاع وإزالة ما لحق به من ظلم .وأن محافظة نينوى تضم حاليا نحو (١٢٠٠) مشروع صناعي قائم وهي مشاريع موزعة على أصناف الصناعات الغذائية بنحو (٢٤٠) مشروعا والصناعات النسيجية بنحو (١٨٠) مشروعا و الإنشائية بنحو (٤٠٠)مشروع و الخشبية والورقية بنحو (٨٠) مشروعا والمعدنية والكهربائية بنحو (٩٠) مشروعا والكيمياوية واللدائنية بنحو (٩٠) مشروعا و الخدمية بنحو (٣٠) مشروعا.

علما أن قطاع الصناعات النسيجية توقف منه نحو ٩٠٪ عن العمل وقد تضررت الصناعات المذكورة تضررا بالغا بسبب السوق المفتوحة من قبل دول الجوار وانخفاض أسعار المنتوج المرسل من هذه الدول ورداءة نوعه، فضلا عن جملة المعوقات التشريعية والقانونية المفروضة من قبل التنمية الصناعية التي أدت إلى إحباط الصناعي العراقي، فعلى سبيل المثال نجد أن قانون الضريبة يحكم الصناعي بـ(١٢) مادة قانونية بينما يطالب التاجر بمادة واحدة هي ضريبة الدخل.

كما أوضح إسماعيل مشكلة مادة الأسمنت المستورد والمحلي والارتفاع الحاصل في سعر الاسمنت المحلي بما يوازي المستورد ذا المواصفات العالمية التي لا يرتقي إليها المنتوج المحلي، إلى جانب مشكلة إطلاق إجازات المشاريع الصناعية من قبل التنمية الصناعية التي بلغت أكثر من ألف مشروع في المحافظة في حين أن بلدية الموصل لا تمتلك سوى (١٢) قطعة ارض مخصصة للمشاريع الصناعية.

وأكد وزير الصناعة في معرض رده على عدد من التساؤلات أن وزارة الصناعة بصدد تشكيل مجلس مشترك يضم كبار موظفي الوزارة واتحاد الصناعات العراقي لتلقي الآراء والمقترحات من صناعيي العراق ومهندسيه ودراستها للخروج بتشريعات تخدم المرحلة المقبلة وكذلك تحرير الصناعي العراقي من مجمل القوانين السابقة التي كبلت قدرته على الارتقاء بواقعه الصناعي.

في حين قال محمد عبد الله وكيل وزارة الصناعة ردا على سؤال عن آلية توزيع مادة الاسمنت المحلي وأسباب ارتفاع سعر مادة الاسمنت: إن الفساد الإداري كان وراء التضييق وتحديد منافذ صرف الاسمنت وحصرها بمجالس الأقضية، ووعد بتخفيض الأسعار عندما تتمكن الوزارة من ضبط آلية التوزيع بشكل عادل. وأضاف أنه لا يوجد في بغداد وديالى معامل للاسمنت وأنهما تتزودان من حصص المعامل الشمالية والجنوبية العراقية بنسبة قدرها ٣٠٪ من إنتاج المعامل الثلاثة وان آلية توزيع الاسمنت قائمة على حسابات التعداد السكاني لعام ١٩٩٧ وموزعة على نفوس أقضية العراق.

واختتم وزير الصناعة الاجتماع بالتأكيد على ضرورة الاستمرار في تقديم المقترحات والآراء والتعاون مع الوزارة بما يحقق النهوض بواقع الصناعة العراقي وتعظيم موارد اقتصاد البلد، مشيرا إلى أهمية المرحلة المقبلة التي تتطلب الانتباه إلى أن الوزارة مقبلة على تأسيس بنية تحتية للصناعة العراقية على وفق فلسفة جديدة، مطالبا بشدة الصناعيين بالتهيؤ لاحتضان المشاريع القادمة ماديا وفكريا، وقال: سيقام في الموصل (١٠) مصانع للإسمنت بطاقة إنتاجية سنوية تقدر بـ(١) مليون طن وبتكلفة تصل إلى (٢٠٠) مليون دولار للمشروع الواحد، فعلى الصناعيين ترتيب أوراقهم لتكون هذه المصانع من حصتهم، مشيرا إلى أن المدينة ستحتضن مجموعة من المصارف الإسلامية والربوية التي تقوم بإقراض الصناعيين وعلينا أن ننسى الأفكار السابقة التي كانت تتعاطاها الدولة في هذا الإطار، مؤكدا أن الوزارة تعمل على مساعدة الصناعي من خلال الإعفاء الكمركي لوسائل الإنتاج حديثة الصنع فضلا عن حمايتها المنتوج المحلي.

في ضوء توجه وزارة النقل لتفعيل عمل شركة الخطوط الجوية العراقية

دعوة وزير النقل الى التحقيق في فضيحة طائرة (البوينغ) التي كشفتها (المدى)

بغداد / طارق الجبوري

اكد وزير النقل سلام المالكي في اول مؤتمر صحفي له بعد تسنمه منصبه نية الوزارة في اجراء مباحثات مع الجانب الكويتي بشأن المبالغ التي تطلبها كتعويضات من شركة الخطوط الجوية العراقية جراء ما حدث بعد عام ١٩٩٠ لتمكين الخطوط من مزاولة عملها، خاصة ان الشركة لا تعمل حالياً الا بطائرة واحدة قديمة اشترتها مؤخراً وهي غير صالحة وبيعت للعراق بأضعاف سعرها.

وفي الوقت الذي نحيي هذا التوجه يحدونا الامل بان تعود شركة الخطوط الجوية العراقية الى سابق مجدها بما معروف من قدرة ملاكها المخلص على ذلك، ونود ان نشير الى بعض الحقائق التي سبق (للمدى) ان نشرتها بعددها المرقم ٢٢٩ في ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٤ وتحت عنوان (صفقة مشبوهة في شراء طائرة البوينغ) وما تلاه من ايضاحات جواباً على الرد الذي ارسلته الشركة الينا والذي اتهمت فيه العناصر التي زودتنا بالمعلومات بمحاولة عرقلة عمل الشركة وحاربت بعضاً منهم، بل عمد بعض المسؤولين في الشركة الى التشكيك بصحة الخبر بشتى الوسائل ومنها نشر مواضيع مدفوعة الثمن في عدد من الصحف للتستر على حالات الفساد الاداري التي اشرنا اليها. وهكذا، ومع الاسف فبدلاً من ان يتم البحث عن الحقائق ووضع حد لها كان جل اهتمام عدد من المسؤولين في الوزارة اخفاء الحقائق واتباع وسائل التهديد والوعيد متجاهلة الحدود الدنيا مما تقتضيه المسؤولية وقيم الامانة والنزاهة.

اليوم وبعد ان توضحت الحقائق وتبين دقة وصدق ما نشرناه واكدناه نتمنى على السيد الوزير ان يفتح صدره ، وفي اطار النهج الديمقراطي الذي نريد ان نبني العراق الجديد على اساسه لكل الملاك الهندسي والفني والاداري في تشكيلات الوزارة خلال عقد ندوات حوار مفتوحة معهم خاصة وعامة للاستماع الى ارائهم ومقترحاتهم وقبلها ملاحظاتهم ومعلوماتهم بخصوص بعض الممارسات الخاطئة التي ربما كانت العائق الاكبر في تطوير عمل هذه الوزارة وشركاتها وصولاً الى افضل المعالجات لتحسين الاداء وبما يخدم العراق وشعبه، والكشف عن العقود والاتفاقات المشبوهة التي لهث وراءها بعضهم جرياً للكسب المادي غير المشروع على حساب المصلحة العامة.

ان مثل هذه الحقائق ما زالت حبيسة في صدور عدد من العاملين في شركة الخطوط الجوية او في غيرها من تشكيلات الوزارة، حيث ما زال بعضهم يتخوفون من البوح بها بسبب وجود عدد من المسؤولين السابقين ممن كانوا طرفاً في عدد من هذه الصفقات او غضوا النظر عنها لكي يحافظوا على مواقعهم من دون ان يمتلكوا الجرأة للوقوف بوجهها بحكم موقعهم في المسؤولية.

ان الانفتاح وروح الحوار الديمقراطي بين المسؤول وموظفيه في هذه الدائرة او تلك سواء في وزارة النقل او غيرها خطوة اساسية على طريق البناء السليم لاجهزة الدولة وتشخيص الاخطاء والسلبيات بغية تجاوزها وان التجربة قد اثبتت ان التطير من الراي الاخر واعتماد مبدا التسلط والدكتاتورية لا يجلبان الا الدمار والكوارث.

ونأمل ان تشهد وزارة النقل ووزاراتنا الاخرى خطوات عملية تجاه اجتثاث ظواهر الفساد الاداري ومحاسبة مسببيه.

هذه ملابسات المناقصة ٤٦/ ٢٠٠٤ في دائرة ماء بغداد

امانة العاصمة تعاقب عدداً من المسؤولين وتحمّل المبلِّغ مسؤولية التأخر في الاخبار

بغداد- طارق الجبوري

اتخذت اللجنة التحقيقية التي شكلت برئاسة المفتش العام في امانة بغداد وعضوية عدد من المختصين قراراً بمعاقبة المسؤولين عن الاخطاء ونقاط الخلل في موضوع المناقصة (٤٦/ ٢٠٠٤) في دائرة ماء بغداد.

وقال المفتش العام في الامانة"للمدى" انه ترسيخاً لمبدأ الشفافية والاستماع الى الشكاوى التي تتحدث عن الفساد الاداري وبناء على طلب امين بغداد اجراء تحقيق في الادعاءات التي قدمها المهندس صباح عبد الهادي من دائرة ماء بغداد تم تشكيل لجنة تحقيقية قامت بدراسة الموضوعات الرئيسة للشكوى المتمثلة بوجود عقد غير قانوني لشراء محركات (عدد اثنين) لمشروع ماء شرقي دجلة وموضوع المناقصة (٢٦/ ٢٠٠٥).

وبعد دراسة الاوليات من قبل اللجنة وتدوين افادات ذوي العلاقة ومنهم مقدم الشكوى الذي لم يحضر الا بعد توجيه عدة انذارات له واطلاعه على الاستفسارات التي رفض الاجابة عليها اتضح ان العقد الموقع لشراء محركين لمشروع ماء شرقي دجلة قانوني لا غبار عليه بموجب الامر المرقم (٨٧) الصادر عن سلطة الائتلاف الذي ينظم عملية الاستيراد والعقود كذلك تعليمات البنك الدولي.

واضاف ان اللجنة اكدت ان العقد مازال في طور فتح الاعتماد ولم يتم دفع أي مبلغ حتى الان كما تمت دراسة العقد المقدم من قبل شركة (موارد العراق) واتضح عدم وجود عامل منافسة بين العقد اعلاه وعرض الشركة حيث ان السعر يماثل او يزيد على سعر الشركة المتعاقد معها وان شركة (موارد العراق) لم تقدم عرضاً فنياً يمكن اعتماده او التحقق من رصانة عرضها، كما ان السيد صباح عبد الهادي كان يشغل منصب مدير قسم التشغيل ولم يبلغ رايه في قانونية العقد اثناء الاحالة التي تمت في تشرين الثاني ٢٠٠٤ وقدم اعتراضه في اذار ٢٠٠٥ بعد تنحيته من منصبه لاسباب اخرى شخصتها إدارته.

واوضح انه تأكد للجنة ان السيد صباح عبد الهادي قام وبدون ابلاغ ادارته بإصدار امر الى الدائرة الادارية في مقر الامانة لتأخير اجراءات التعاقد متجاوزاً الاجراءات الادارية كما تبين وجود خطأ في اعداد مواصفات المناقصة (٤٦/ ٢٠٠٤) يتحمله المهندس المسؤول عن اعداد تلك المواصفات وان الذي قام بالابلاغ عن الخطأ هو احد اعضاء اللجنة المشرفة على التنفيذ في ٥/ ١/ ٢٠٠٥ في حين ان السيد صباح بلغ عن الخطأ في ١٧/ ٣/ ٢٠٠٥ أي بعد اكثر من شهرين على تسلمه البلاغ من المهندس المذكور علماً ان المناقصة لم يصرف عليها أي مبلغ حتى الان . لذلك اتخذت اللجنة توصيات منها معاقبة المسؤولين عن الاخطاء ونقاط الخلل ومنهم السيد صباح عبد الهادي كونه كان يشغل مدير قسم التشغيل وقتها.

ويذكر ان السيد صباح عبد الهادي وعدداً من منتسبي دائرة ماء بغداد نظموا وقتها تظاهرة متهمين دائرة ماء بغداد بالفساد الاداري.

في محافظة القادسية

تنفيذ ٣٠ مشروعاً و ١٠٠ اخرى قيد المباشرة بمساعدة هيئة التعاون المدني

الديوانية- محمد الفرطوسي

قال قائد (السيمك) وهي (هيئة التعاون المدني) في الديوانية التابعة للقوات البولندية في تصريح صحفي ان السيمك نفذت (٣٠) مشروعاً في المحافظة تتوزع على مراكز واقضية ونواحي القادسية وان هناك آلية لدراسة عروض الشركات التي تتنافس على هذه المشاريع اذ تم تشكيل لجنة دولية من القوات متعددة الجنسيات وممثلين عن المحافظة تقوم بفرز العروض من دون تدخل مجموعة (السيمك) لانهاء الشكوك ومنع الرشاوى والفساد ويبقى دور (السيمك) هو تسلم المباني بعد اكمالها من الشركات، واوضح انه تم تنفيذ (منذ شهر شباط ولغاية الان) ٢٩ مشروعاً بقيمة (٢,٥) مليون دولار وهذه المشاريع توزعت على مناطق الشافعية والمهناوية وعفك وساهمت في تشغيل (٨٠٠) عامل وسينفذ ٣٦ مشروعا اخر بكلفة (٣) ملايين دولار تتوزع على المركز واقضية عفك والحمزة والشامية فيما تم تخصيص مبلغ (٥٨٠) الف دولار لتنفيذ مشاريع حماية البيئة وهناك مشاريع كبيرة ستنفذ خلال شهر تموز ويصل عددها الى ٦٤ مشروعا بكلفة (٤) ملايين دولار. واستعرض قائد مجموعة (السيمك) المساعدات البولندية المقدمة لاطفال المدينة والخدمات الطبية المقدمة لاكثر من (٢٥٠٠) شخص اضافة الى احتمال وصول مساعدات من النرويج قريباً سيتم توزيعها على المناطق الفقيرة.

من جهة اخرى اعلن في كلية الطب بجامعة القادسية عن انشاء مستشفى جامعي تخصصي تقدم فيه الخدمات الطبية والعلاجية كافة ويقوم باجراء العمليات الجراحية في كل التخصصات الدقيقة ومنها جراحة الناظور الوريدية والعمود الفقري والقسطرة وعلاج شرايين القلب وامراض الاطفال والنساء.

وقال عميد كلية الطب في جامعة القادسية الدكتور عادل الركابي ان المستشفى سيجهز بأحدث ما توصل اليه العلم في مجال تقنيات الطب بما فيها الرنين المغناطيسي والمفراس . واضاف ان مثل هذا النوع من المستشفيات سيكون الاول منه في العراق وقد اختيرت كلية الطب بجامعة القادسية ليكون المستشفى فيها وهو يتسع لـ (٦٠) سريراً وسيتم الاشراف عليه من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وان لبلدية المحافظة مساحة (٥٠) الف م٢ ، وسيباشر العمل به بعد استكمال الموافقات القانونية من قبل دائرة الاعمار والمشاريع في الوزارة. واضاف ان الكلية منشغلة الان في الامتحانات النهائية بعد ان وفرت المستلزمات الضرورية لانجاحها مما جعل الطلبة قادرين على ادائها. ويذكر ان الكلية تحتفل هذا العام بتخرج الدورة الثالثة لها.

بناء مستشفى تعليمي تقني يتسع لستين سريراً في الديوانية لاول مرة في العراق

عميد كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء لـ (المدى):

العراق سيقفز إلى مصاف الدول المتقدمة خلال السنوات العشر القادمة

كربلاء / المدى

قال الدكتور محسن عبد الله الراجحي عميد كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء انه بوجود سياسة اقتصادية رشيدة قادرة على اتخاذ القرار الاقتصادي الناجز والبعيد عن التدخلات يكون من الممكن أن يصبح العراق خلال عشر سنوات قوة اقتصادية هائلة وسيتطور بشكل غير متوقع .

وأضاف الراجحي للمدى ..إن الاقتصاد الوطني يجب أن يخضع بجميع مفاصله إلى إدارة اقتصادية على مستوى عال من التخصص وهذا ما ينقص عملية الانتعاش الاقتصادي لهذا البلد الغني جدا..وان تكون قرارات هذه الإدارة قابلة للتنفيذ وآراؤها مسموعة من قبل الإدارة السياسية..وارجع الراجحي سبب تدهور الاقتصاد العراقي في زمن النظام السابق إلى فقدان الإدارة الاقتصادية لإرادتها التي غيبتها الإدارة السياسية وجعلت من الموارد الاقتصادية تتجه إلى الحروب وكانت نتيجتها تعطيل الخطط الاقتصادية مما انعكس بشكل سيئ على الأداء الاقتصادي وجعل من نشاطاته القائمة تتراجع بشكل كبير..وأضاف عميد كلية الإدارة والاقتصاد إن السبب في ذلك يعود أيضا إلى إن الإدارة السياسية لم تستعن أو تأخذ بالاعتبار ولم تعتمد على آراء المتخصصين مما أدى إلى حدوث فوضى في نمط كافة المغيرات خاصة على مستوى الإنتاج والاستهلاك.

وعن الاقتصاد العراقي في المرحلة المقبلة.. قال الراجحي إن العراق يقف في مقدمة البلدان الغنية في العالم وذلك لوجود الثروات المعدنية كالكبريت والفوسفات وغيرها وكذلك الأرض الزراعية ويمتلك خزيناً نفطياً هائلاً ولو كان القرار الاقتصادي بيد المختصين لتطور العراق منذ الخمسينيات من القرن الماضي ولكن المتغيرات السياسية المتلاحقة والعبث بمقدراته والهدر المتعمد لثرواته جعله اليوم يقف في مؤخرة البلدان الفقيرة..وأكد إن كل الخطط التي توضع الآن أو في المستقبل يجب أن تكون بيد الإدارة الاقتصادية وليس بيد الإدارة السياسية وهو المخرج الوحيد لكي يكون العراق في مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا وشعبه في حال يتجاوز به الكثير من الدول المتقدمة